

التجنيد الاجباري في مصر واثره على الواقع الاجتماعي ١٨٠٥ _ ١٨٧٩

م.م. رافع جبار راشد الركابي

المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار

rafa.jabbar.rrij@gmail.com

الملخص:

يعد التجنيد من الدراسات المهمة التي كان لها أثر كبير على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المصري ولايزال هذا الموضوع بعيدا عن الدراسات الأكاديمية، ولم يحظ باهتمام كافي، وقد طبق التجنيد في عام ١٨٠٥، وهو بداية دراستنا خلال عهد محمد علي، وقد انعكس على الواقع الاجتماعي بشكل كبير، فالمجتمع المصري لم يألف التجنيد من قبل وأعدده ظاهره عدوانية، مما اضطره لترك ارضه والهجرة إلى أماكن بعيدة عن دياره، وقد أثر ذلك على الاقتصاد المصري بسبب هجرة الفلاح للأراضي الزراعية، ولم يحظ التجنيد باهتمام كبير خلال عهدي عباس الأول وسعيد سوى بعض القرارات التي كان لها دور كبير في تخفيف وطأة التجنيد على الفلاح المصري من خلال إصدار قانون القرعة عام ١٨٥٣، وشهد في عهد سعيد باشا اهتمام كبير في الجيش وتحسن أوضاعه، أما في عهد الخديوي إسماعيل فقد توسع التجنيد بشكل كبير مشابه لما هو عليه في عهد محمد علي لكن في الوقت ذاته شهد عهد الخديوي اهتمام كبير في الجيش وقوانين مهمه وضعت في عملية التجنيد أهمها قانون البديل النقدي.

الكلمات المفتاحية: (التجنيد الاجباري، مصر الواقع الاجتماعي).

Compulsory conscription in Egypt and its impact on social reality

1805-1879

Rafie Jabbar Rashid Al-Rikabi

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Abstract:

Conscription is one of the important studies that had a significant impact on the Egyptian social, political and economic reality. This topic is still far from academic studies, and has not received sufficient attention.

Conscription was applied in the year 1805, which is the beginning of our study during the era of Muhammad Ali, and it was reflected on the social reality significantly. Egyptian society was not familiar with conscription before and considered it an aggressive phenomenon, forcing it to leave its land and migrate to places far from its home, and this affected the Egyptian economy because of the farmer's migration to agricultural lands. He played a major role in alleviating the burden of conscription on the Egyptian farmer by issuing the lottery law in 1853. During the reign of Said Pasha, he witnessed great interest in the army and the improvement of its conditions. During the reign of Khedive Ismail, conscription expanded significantly similar to what it was in the era of Muhammad Ali, but at the same time he witnessed The Khedive era great interest in the army and important laws were put in the recruitment process, the most important of which is the monetary allowance law.

Keywords: (forced conscription, Egypt's social reality).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين ابي القاسم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين وصحبه الصادقين.....وبعد:

شهادة مصر في القرن التاسع عشر أوضاع سياسة غير مستقرة اثرت على أوضاعها الاجتماعية، وتراجعت أحوال الشعب المصري لاسيما بعد فرض خدمة التجنيد الإلجباري، التي كان لها أثر بارزا في حياة المجتمع المصري خصوصا طبقة الفلاحين التي كانت تشكل غالبية سكان مصر في ذلك الوقت.

اختير عام ١٨٠٥ بداية لموضوع البحث كونه شهد تحولات اجتماعية عديدة شكلت انعطافه كبيرة في حياة المجتمع المصري بسبب عملية فرض التجنيد الاجباري على الشعب المصري

تتاول المبحث الأول بداية تأسيس الجيش المصري في عهد محمد علي و فرض التجنيد الإجباري الذي طبق على الفلاحين بشكل أكبر وما سببه من انعكاسات على المجتمع المصري في ذلك الوقت ،أما المبحث الثاني فقد خصص للمدة بين (١٨٣٠_١٨٦٣) فقد شهدت هذه المدة أثر كبير على الفلاحين وسببت هجرتهم من أراضيهم وكذلك تناولت مدة حكم عباس الأول وسعيد باشا ومشاهدته من آثار اجتماعيه بسبب فرض التجنيد الإجباري وتطرق الفصل الرابع إلى التجنيد في عهد الخديوي إسماعيل وما جرت من احداث على الواقع الاجتماعي والتغيرات التي جرت على سياسة تطبيق التجنيد الاجباري والفئات التي شملها التجنيد وردة فعل الاهالي من عملية فرض التجنيد الاجباري.

المبحث الاول التجنيد في عهد محمد علي(١٨٠٥_١٨٣٠)

نابليون اول من فكر في صنع جيش من المصريين

أثناء الغزو الفرنسي لمصر ومع نقص إعداد القوات الفرنسية أراد نابليون إنشاء جيشا من اطفال المماليك الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والرابعة عشر والعييد السود ،إذ كتب نابليون في ٤ حزيران ١٧٩٩م إلى سلطان دارفور يقول ((ارجو ان ترسل لي بالقافلة القادمة (٢٠٠٠) عبد اسود تزيد أعمارهم على السادسة عشر بشرط أن يكونوا أقوىاء أشداء وسأشترتهم كلهم لحسابي)) هدف نابليون بونابرت تكوين جيشا من خلال إدماج المماليك الصغار الموجودين بمصر وعددهم يقارب الالفين مع صبيان البحارة الفرنسيين والزنوج السود المستوردين وتدريب الجميع تدريبا حريا وتعليمهم تعليما فرنسيا (فهمي، ٢٠٠١، صفحة ١١٥) .

ولكن لم تسمح الظروف ولا الوقت لنابليون بتطبيق مشروعه ،الا ان الفرنسيين وان لم يحاولوا ان يجندوا المصريين على نطاق واسع في جيش الشرق الا انهم شكلوا منهم كتيبة حوالي الفين تلقوا تدريبا على أيدي الضباط الفرنسيين وارتدوا زي الجيش الفرنسي ولحقوا به كذلك جند الجيش الفرنسي عدد من المماليك الشباب وقيل بأن مستواهم كان جيدا وفوق ذلك تم تنظيم بعض الجنود المغاربة وفقا للنظام الفرنسي ودرّبوا على النمط الفرنسي (فهيم، ٢٠٠١، صفحة ١٣١) ..

نشاه الجيش المصري

بعد الضعف الذي أصاب العثمانيين خلال حكمهم لمصر (١٥١٧_١٧٩٨) برز أمراء المماليك وأخذوا يتحكمون في شؤون مصر في العصر العثماني ، فخضعت البلاد لسيطرتهم العسكرية وأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عنها وحمايتها من اي اعتداء خارجي ،ستمر الحال على هذا النحو إلى مجيء الحملة الفرنسية الى مصر بقيادة نابليون بونابرت سنة ١٧٩٨ . (يحيى، د.ت) حيث قاومها الأهالي و المماليك مقاومة شديدة ولكنها بحكم تفوقها من حيث المعدات والخبرات العسكرية استطاعت التغلب عليهم بعد معارك عنيفة فأعتصم بعض المماليك بالصعيد ، يقاثلون الفرنسيين طوال مدة إقامتهم بمصر إلى خروجهم في سنة ١٨٠١ (العزیز م.، ١٩٩٩، صفحة ١٧٨).

ظهرت قوة المماليك من جديد بجانب الحامية العثمانية ،وعند مجيء محمد علي إلى مصر واستقراره في حكمها ،وجد أن قوة مصر الحربية تتكون من بعض الأشخاص جمعوا من أماكن متفرقة، لا تربطهم اي صلة بمصر، فهم مزيج من الترك والالباينين والمغاربة ،ولم يكن لدى هؤلاء الجنود وطنية بل كان يجمعهم حب السلب واقتسام الغنائم أكثر مما تجمعهم راية واحدة (اسماعيل، ٢٠٠٦، صفحة ٣٢٥).

لم يكن لمصر في ذلك الوقت جيش بالمعنى الصحيح ورغم ما أحرزوه من انتصارات فلم يكن محمد علي راضيا عنهم لانهم كانوا كثيرين التمرد والعصيان ،فحدث ان تأخر محمد علي مرة في صرف مرتباتهم فقاموا بالاصطفاف امام قصره وأطلقوا النار عليه ، ولذلك أراد محمد علي التخلص من هؤلاء الجنود وتكوين جيش آخر على النظام الأوربي الحديث (بدوي ،١٩٩٠ ،، صفحة ٢٣٢)،وكانت الحرب الوهابية التي استمرت ١٨١١_١٨١٩ فرصة نادرة انتهزها محمد علي القضاء على هذه العناصر المشاغبة فسيرها إلى الحجاز حيث قضى على معظمها في صحراء بلاد العرب ،واتجه إلى الفرنسيين للاستعانة بهم في تزويد جيشه بالضباط اللازمين لتدريب جيشه الجديد (اسماعيل، ٢٠٠٦، صفحة ٣٣٠).

طريقة جمع الجنود

كان اذا اراد محمد علي تجنيد الأهالي فإنه يكلف كل مدير بمديريته بجمع العدد المطلوب ،وهذا يوزع العدد بدوره على القرى التي تحت دائرة اختصاصه ،فيقوم العمدة والمشايخ بمعاونة الجنود بالانقضاء على القرى ،بعد الحصول على العدد الكافي توضع في أيديهم الأغلال، مراعين في ذلك ان يكون العدد أكبر من المطلوب دون التمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يبلغوا السن القانوني بعد (سينويه، ٢٠٠٥، صفحة ٤٠٧)،او من أصحاب المعاقين وغيرهم من المرضى و ذوى العاهات ،وكان هذا الحشد يجمع وتوضع في يدهم الأغلال حتى لا يتمكنوا من الهرب تتبعهم اقاربهم من النساء والأطفال إلى المكان المحدد لفرزهم ،ويكون هذا في أغلب الأحيان بعيد عن قراهم ،اي ان التجنيد لم يكن يسير على نظام معين ومرتب أو تسجيل للأسماء ،وفي مصر يعتبر التجنيد أشد تعسفا ووحشية من باقي الدول (عامر ،١٩٥٨، صفحة ٣٧٠).

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي لم يكن في البداية يفكر في تجنيد فلاحي مصر ،لأنه يحتاجهم في مكانهم الطبيعي(من جهة نظر الباشا)في فلاحه الارض والاهتمام بالزراعة، فكان البديل أمامه السودان حيث سيحصل على جيش من هؤلاء السمر ،فارسل إسماعيل في حملته إلى السودان لم تنجح في اهدافها ولم يستفيد من هؤلاء الذين جلبهم قهر من بلادهم وجنوده الأتراك والالبان الذين ارسلهم إلى السودان فتكت بهم الامراض ومات غالبيتهم فلم يكن أمام محمد علي الا تجنيد فلاحي مصر (عامر ١، ١٩٥٨، صفحة ٣٧٥).

مدة وسن التجنيد في جيش محمد علي

كان الفلاحون المصريون ممنوعون قانونيا في العهد العثماني من حمل السلاح ولما أراد محمد علي الاعتماد على فلاحي مصر اجتاحت موجات التجنيد البلاد وبعد اقل من عام كان ٣٠ ألفا من الفلاحين يتدربون بالفعل في معسكر التجنيد الذي أقيم في بني عدي لقرية من منفلوط في مصر الوسطى (عامر ١، ١٩٥٨، صفحة ٣٨٤)..

وصل عدد المجندين من الفلاحين المصريين بحلول منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر الى ١٣٠ الف مجند، حيث كان يبلغ عدد السكان حوالي خمسة ملايين، يكون معنى ذلك أن الجيش يشكل نسبة تبلغ ٢.٥% من عدد السكان وهي نسبة مرتفعة للغاية تسببت بلا شك في تدمير العائلات الريفية والحياة القروية (محمود ج.، ٢٠١٠، صفحة ١٢٧) .

كانت المدة الالزامية لهؤلاء الجند الجدد في خدمة الجيش ثلاث سنوات يحصلون في نهايتها على شهادة مختومة ويسمح لهم بالعودة إلى قراهم ولكن عند التطبيق العملي لم يكن هذا ما يحدث فكان احد الاسباب الأساسية الكراهية الفلاحين للتجنيد هو عدم

تحديده بأية مدة ثابتة. بالرغم أن أول أمر أصدره محمد علي بالتجنيد حدده بثلاث سنوات (بركات، ٢٠١٢، صفحة ٢٩٨)، وحين أدرك ابراهيم باشا ذلك بعد أكثر من ست سنوات من التجنيد تم من خلالها تجريد الريف من سكانه الذكور تقريبا كتب إلى أبيه مقترحا ان يحدد التجنيد بمدة معينة ،وفسر ذلك قائلا من الطبيعي أن يقاوم اي رجل عاقل التجنيد لان التجنيد والعبودية من الناحية العلمية متساويان (فهمي، ٢٠٠١، صفحة ٤٨٨) ..

أدرك محمد علي بعد أن فكر في المسألة بمنطقية اقتراح ابنه ،ورد عليه انه يرى ان يحدد مدة الخدمة العسكرية فيجعلها ١٥ عام ولكن سرعان ما غير قراره وقال أنهما سيفقدان بذلك رجالا كثيرين واقترح أن يطبق هذا النظام على المجندين الجدد فقط وان يعامل الموجودين بالخدمة بالفعل كما لو كانوا قد قضوا منها خمس سنوات فقط (الطار، ١٩٨٩، صفحة ٢٢٤) ..

يتضح مما سبق على الرغم من الوعود والقوانين التي تتعهد فيها الحكومة للأهالي فيما يخص مدة الخدمة في الجيش الا انه لم تكن هنالك مدة محددة للمجندين لذا اصبح الفلاحون وغيرهم من فئات الشعب المصري يعتقدون ان من يذهب الى التجنيد لا يستطيع العودة مرة اخرى الى بيته لذلك عملوا على مواجهة الحكومة والبعض الاخر اضطر الى الهرب وترك ارضه.

تجنيد الأقباط

لم يتم تجنيد الأقباط في جيش محمد علي لكن فوضى نظام التجنيد الاجباري الذي اطلقه الباشا أدت إلى تجنيد طائفه منهم حيث أن رجال الجيش كانوا يجمعون العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للأسماء او اقتراع (سوريال،

٢٠٠٦، (صفحة ١٨٠)، وهناك حالات اجبروا فيها على دخول الجيش باعتبارهم مسلمون. فكان بعض الفلاحين المسلمين وتهربا من التجنيد في الجيش كانوا يلجؤون إلى وشم اذرعهم بالصلبان كمحاولة لا قناع ضباط التجنيد بانهم من الأقباط ويجب بالتالي ان يعفوا من التجنيد، فكتب محمد علي إلى نظيف باشا الذي كان قد عين حديثا مسؤولا عن التجنيد يحذره لكي لا تتطلي عليه هذه الحيلة وان يجند كل من يعثر عليه من الرجال الأصحاء سواء ادعو انهم اقباط ام مسلمين (سوريال، ٢٠٠٦، صفحة ١٨٢)

إرسال الجنود لقمع تمرد اهلهم في الصعيد

في سنة ١٨٢٤ ظهر تمردا كبيرا في الصعيد ضد التجنيد الإجباري، وشارك أكثر من ٣٠ ألف رجل وامرأة في التمرد الذي قاده الشيخ يدعى رضوان وزحف السكان المحليون على مقرات حكم الحكام المحليين عدة مرات واسروهم، واتفق أن التمرد بالغ الخطورة وبدأ يمتد إلى المديرية المجاورة في مصر الوسطى التي كان التجنيد قد طبق عليها بالفعل في نفس العام، وقد حاولت السلطات ان تخمد التمرد بمختلف وسائل التهديد والإرهاب (فهيمى، ٢٠٠١، صفحة ٤٩٠)..

وحين عدم جدوى هذا التدابير ولم تبدأ اي علامة على انحسار التمرد، تقرر أن ترسل بعض القوات المدربة حديثا لتجارب المتمردين، وكان هذا القرار خطيرا للغاية بالنظر إلى أن معظم الجنود آنذاك كانوا مجندين من قرى الصعيد، اي من ذات المديرية التي ارسلوا لإخماد انتفاضتها، وفي البداية لقيت مقاومة شرسة من القرويين وهوجم بعض الضباط وقتلوا، وفي مدة لا تتجاوز اسبوعين تم سحق التمرد الفلاحين الذي أسفر عن أكثر من ٤ آلاف قتيل (الرافعي، ١٩٨٩، صفحة ١٢٩)

وفي احد المناسبات حصل ان جاويشا (رقيباً) من لواء عثمان بك وجد في أثناء الهجوم على قرية معينة اباه بين القرويين المتمردين وحين فشل في إقناعه بالتسليم قتله، وحين علم محمد علي بهذا الأمر أمر ان يمدح الجندي ويرقى إلى رتبة ملازم (الرافعي، ١٩٨٩، صفحة ١٣٤).

وكتب محمد علي إلى مدير اسنا في الصعيد يأمره بشنق بعض أهالي الكهول المقعدين في القرى التي ظهر فيها التمرد على مداخل قراهم ردعا للآخرين، وفسر اختياره الكهول و المقعدين بانهم بلا فائدة ولا يستطيعون القيام بأي عمل (الرافعي، ١٩٨٩، صفحة ١٤١).

ومع زيادة الشكاوي وكثرة أعمال التمرد من الفلاحين المطلوبين للتجنيد واهلهم حاول الباشا ان يخفف من حدة القبض المجندين واقتيادهم الى المعسكرات، فكتب محمد علي الى ابنه ابراهيم باشا يخبره بانه علم ان ضباط التجنيد يجمعون رجال من القرى بنفس الطريقة التي يجمعونهم بها للسخرة (حلمي، ٢٠١٢، صفحة ٦٧)، ويقول له ان هذه الطريقة يجب ان تتوقف فوراً، وطلب منه ان يتلاعب بورقة الدين لإخضاع هؤلاء الفلاحين، بلا من استخدام القوة، وان الفلاحين غير معتادين على الخدمة العسكرية فيجب ان لا يسحبوا الى الجيش بالقوة، فيجب علينا ان نرغبهم فيه، ويمكن ذلك عن طريق تعيين بعض الفقهاء من اجل ان يقتنعوا الفلاحين، انها خدمة عسكرية وليست كالسخرة (الشناوي، ١٩٦٧، صفحة ١٧٩).

الفلاحون يهجرون قراهم هرباً من التجنيد

في ٢٠ مايو ١٨٢٢ كتب محمد علي الى ابراهيم باشا: يجب تحرير الفلاحين وتجنيدهم باستدراج عقولهم وذلك بتفهمهم انه امر منطوق على خير وقد يكون بواسطة الوعاظ

والفقهاء، ولا بد من ان الفلاحين الذين شرفوا بنور الايمان تأخذهم الغيرة على دينهم، لكن لم ورقة الدين في التلاعب بالفلاحين البسطاء، فبعد ان اعتمدوا التمرد وفشل لجأوا الى الفرار من قراهم لتجنب التجنيد، وحدث اواخر الثلاثينيات ان كان هناك قرية كاملة مهجورة لاساكن واحد فيها، وهو ما سبب خسائر فادحة للحكومة لانه لم يستفاد منهم كفلاحين ولا كجنود للجيش، فأوكل الى العريان مهمة القبض على أي فلاح يهجر قريته فارا من التجنيد (الفتاح، ٢٠١٢، صفحة ٨١).

الفلاح في المعسكر

استعمل محمد علي القسوة والعنف في اخضاع المجندين، فكانت الفلقة والكرياج اهم وسائله في تنفيذ العقوبات البدنية، فعلى سبيل المثال جلد جنديان ٢٠ جلدة لكل منهم لتشاجرهما، وحين ثبت حق احد الجنود انه مذنب لانه فقد دلو للماء عوقب بخمسين جلده، يروي هنري صولت (القنصل البريطاني العام في مصر) ان بعض الجند قد اسروا ضابطهم كرد على تأخر رواتبهم، وبعد ان حرر نفسه قبض على اثنين منهم وقطع راسهم ووضع حوالي ثلاثين في السجن، وبعد ذلك اطلقهم سراهم واخبرهم ان من يريد الاستمرار في خدمة محمد علي يعود الى عمله ومن لا يريد عليه مغادرة المعسكر ولما اختاروا المغادرة اطلق النار عليهم وذبح معظمهم (الفتاح، ٢٠١٢، صفحة ٨٩).

وقد سمحت الحكومة لزوجات الجنود واطفالهم باتباعهم من معسكر الى اخر وبناء تجمعات سكنية من الاكواخ قريبة من معسكر التدريب، ويقسمون الارزاق القليلة المعطاة للجنود، فهذا الجندي غالبا هو المعيل الوحيد لا سرتة وبدون لا يمكن العيش الا بالتسول او الدعارة، حيث كانت الدعارة مزدهرة للغاية في المدن الكبيرة كمصر وسوريا وخلال النصف الاول من القلان التاسع عشر، وبسبب هذا تجول الاف الرجال

من معسكر الى اخر ومن مدينة الى اخرى ،مع ترك الاف النساء وحيدات برحيل ازواجهن وابائهن واخوتهن ،اضطر العديد من الزوجات الشبابات وقد هجرن بهذا الشكل تحت وطأة الجوع الى الانضمام الى العوالم(الدعارة)ليكسبن الاموال (متولي، ٢٠٠١، صفحة ١٠٦)

ويتضح ان من اهم السلبيات التي انعكست على واقع المجندين كانت الذين يسرحون من الجيش لأصابتهم الخطيرة أثناء الخدمة لا يتلقون من الدولة اية تعويضات أو مساعدات عند عودتهم إلى بلادهم وقد فقدوا عضوا او أكثر من أعضائهم وبالتالي اصبح بعضهم غير قادر على العمل مما انعكس على واقعهم الاجتماعي بالضرر فضلا عن الظلم الذي عانى منه الاهالي بسبب العمد والمشايخ ترك الكثير من العوائل بلا معيل لهم في معيشتهم

المبحث الثاني التجنيد الاجباري في مصر (١٨٣٠-١٨٦٣)

اثر التجنيد الاجباري على الفلاح (١٨٣٠-١٨٦٣)

من ناحية اخرى اثر التجنيد الاجباري الذي فرضته الحكومة من أجل تكوين جيش نظامي على أوضاع الفلاحين، وعدت الأسر المصرية دخول ابنائها الجنديّة بمثابة فقدانها لهم ، وقام رجال الحكومة بتطويق القرى والقبض على شبابها وسوقهم إلى المعسكرات ، وكان المجند في الجيش يقضي مدة طويلة تصل إلى عشرة سنوات الامر الذي جوبه برفض الأهالي وأجهوه بكافة الوسائل ودفع التجنيد بالفلاحين للهروب إلى مناطق بعيدة أو إلى الصحراء واستقر بعضهم مع البدو لحين انقضاء خطر التجنيد (هريدي، ١٩٥٨، صفحة ٢١٢). كما أدى التجنيد إلى حدوث نقص في الأيدي العاملة في الزراعة ، ولما كانت مصر تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة فان ذلك دفع

الحكومة بالاعتماد على الجيش في زراعة بعض الأراضي (رزق، ٢٠٠٥، صفحة ٣٤٧).

وازاء الاصرار على تجنيد الفلاحين بالإكراه , لجأ هؤلاء إلى وسيلة اخرى للتخلص منه عن طريق تشويه أجسامهم وعمدت الامهات إلى تشويه اطفالهن واصابتهن بالعمى أو العجز , واقدم بعض الرجال البالغين على قطع سبابة ايديهم اليمنى وغيرها من الوسائل , وبلغ عدد الذين اعموا ابصارهم (١٢٠٠) شخص مما دفع الحكومة لمنع انتشار ذلك واقدمت على أخذ فرداً اخر من العائلة التي قام أحد افرادها بتشويه نفسه بدلاً عنه إلى الجيش أو ارسال المشوهين للعمل في تفريغ السفن التابعة للحكومة مدى الحياة كنوع من العقوبة (رزق، ٢٠٠٥، صفحة ٣٥١).

والقى تزايد تجنيد الفلاحين في الجيش تأثيره على الواقع الزراعي فقد تراجع محصول القطن , بسبب قلة الايدي العاملة في الزراعة حتى بلغ (١٦٠) الف بالة في عام ١٨٣١ بعد ان كان يصل قبل تلك المدة إلى (٢٠٠) بالة. ولم يقتصر التجنيد على الفلاحين فقط وانما شمل سكان المدن العاملين في التجارة (الطار، ١٩٨٩، صفحة ٣٢١), ففي عام ١٨٣١ القت السلطات الحكومية على عدد من التجار الذين قدموا من بعض المدن المصرية للعمل التجاري في القاهرة والاشترار في الاسواق التجارية السنوية التي كانت تقام في القاهرة والاسكندرية وجندوا في الجيش , وفي عام ١٨٣٢ جند (٦٠) الف من سكان مدن مصر , ولم يستثنى من التجنيد الاقباط واليهود فقد جند (١٢٠) قبطي , و(١٠٠) يهودي ايضا (رزق، ٢٠٠٥، صفحة ٣٥٩).

اشتدت معارضة المجتمع المصري بمكوناته سياسة التجنيد , وقام بحركات تمرد لمواجهة اسلوب التجنيد الاجباري مما دفع الحكومة إلى تخفيف الفئات التي كانت

تصحب عملية التجنيد , وازاء ذلك تقرر في عام ١٨٣٩ اقتصار عملية التجنيد على الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين (١٥-٢٥) سنة (رفاعي، ١٩٣٥، صفحة ٣٧٠) , واعفى ارباب الاسر والابناء الوحيدين منه , وفي العام التالي اضطرت الحكومة إلى التخلي عن سياسة التجنيد, بسبب المعارضة الشديدة من قبل الشعب لاسيما الفلاحين الذين رفض اغلبهم التحاق ابنائهم بالجيش (رشوان، ١٩٩٤، صفحة ٥٦).

وقد شهد عهد محمد علي اهتمام كبير بالجيش وحاول توسيع قاعدته نتيجة لتطلعاته الخارجية والتي لا يمكن ان تتحقق له الا عن طريق الجيش لذلك اخذ يهدف الى تكوين جيش نظامي والاهتمام بحاله اكثر من باقي الفئات الاجتماعية الاخرى كونه النواة الحقيقية لاستقرار البلد وتحقيق اهدافها (رشوان، ١٩٩٤، صفحة ٥٨).

ومن كان يرسل من هؤلاء الفلاحين إلى الجيش كان يحاول مرارا وتكرارا الهروب من معسكرات التدريب لذا قاموا بوشم أجساد بعض الجنود لتسهيل القبض عليهم في حال الهروب، وعندما اكتشف هروب البحار قرر وشم كل جنود البحرية على اذرعهم وسيقانهم بوشم عباره عن سفينة وهلب، والمحكوم عليهم مدى الحياة وشمتم اذرعهم بحرف (ل) اختصارا لكلمة ليمان وهو سجن سيئ السمعة في ابو قير قرب الإسكندرية (عرموش م.، ٢٠٢٠، صفحة ٧٢).

وكتب الدكتور بورينج في تقريره عن مصر ((ان الالام التي يسببها الفلاحيين لا نفسها في بعض الأحيان فرارا من التجنيد يكاد لا يصدقها العقل ،فقد سمعت في القاهرة عن رجل بتر اصابع قدميه واحد بعد الآخر، فكان يبتر في كل يوم اصبعاً حتى أتى عليها جميعاً، وظل يذهب إلى مقر عمله كما جرت العادة بعد أن لف على قدميه قطعه من المنسوج وآخرين قد قطعوا اصابع ايديهم، وكانوا يتضحكون من هذا الأمر كأنه لم

يخرج عن حد المزاح، وكان تشويه الأطفال على أيدي أمهاتهم أمر شائعاً جداً ولكني علمت أن هذا العمل قد خفت وطأته بعد أن شنقت امرأة في الغيوم بعد ان ارتكبت ذلك (الجرم)) (عرموش م.، ٢٠٢٠، صفحة ٧٤)

التجنيد في عهد عباس الاول وسعيد باشا(١٨٤٨-١٨٦٣)

سعى عباس الأول على تخفيض عدد الجيش المصري انسجاماً مع رغبة السلطات العثمانية في ذلك ، واهمل الأسطول البحري والبحرية المصرية ، والغيت في شباط ١٩٤٩ المدرسة البحرية، وتعطلت دار الصناعة ولم يتم اصلاح السفن وخضت التخصيصات المالية الخاصة بالتصنيع العسكري واغلقت العديد من المصانع العسكرية، وشهدت تلك المدة توقف التقدم والنهضة العسكرية ، وأدى الغاء نظام التجنيد إلى تراجع الروح العسكرية لدى الجيش المصري وقد زاد اضمحلال العنصر الوطني فيه خصوصاً بعد ان جلب عباس باشا ستة الاف من الأرناؤوط(هم سكان ألبانيا أو ما يطلق عليها بلاد الأرناؤوط ، وهي من دول البلقان ، تقع هذه البلاد بين اليونان ويوغسلافيا وبحر الادرياتيك ، وتبلغ مساحتها نحو (٢٩٠٠٠) كم٢، ولم تستعمل لفظ الألبان وإنما الارناؤوط) (دهمان، ١٩٩٠، صفحة ٣٦٠) وادمجهم في الجيش المصري وسلحهم فكانت لهم في عهده الصولة والسطوة على المصريين جنوداً وافراداً سيما بعد ان جرد الأهالي في عام ١٨٥٣ من السلاح وحضر عليهم حمله بداعي استتباب الأمن والتخلص من المظاهر المسلحة (عامر ا.، ١٩٥٨، صفحة ٣٤٥)، إلا ان ذلك أدى إلى أضعاف قدرة المصريين في مواجهة استبدال الحكام ، كما أنه حجم من دور المقاومة الشعبية في تصديها لأي غزو خارجي محتمل، وفي الوقت الذي جرد القرار الأهالي السلاح فانه لم يحد من امتلاك بعض المتنفذين له، وأفادوا منه في اجبار الأهالي على فرض الإتاوات ، واكد الواقع الاجتماعي في مصر ذلك ،

فالسلاح بقي موجود لدى العائلات التي تهتم بالتأثر ، أي أن خطر حمل السلاح أدى في الواقع إلى تجريد الاهالي من قوتهم في مواجهة المخاطر التي يتعرضوا له (طه، القاهرة، صفحة ١٠٩)١.

كما عاث الأرنؤوط في الأرض فساداً وبقي هؤلاء قوام الجيش المصري خلال هذه المدة ولم يستطع القائد العام للجيش المصري سليمان باشا الفرنساوي (سليمان باشا الفرنساوي أو الكولونيل سيف، اسمه بالميلاد جوزيف انتيلمي سيف ولد عام ١٧٨٨ في مدينة ليون بفرنسا وجاء إلى مصر مع الحملة الفرنسية وبقي بها واعتنق الإسلام، وكان القائد العام للجيش المصري في عهد الخديوي عباس) (زناتي، ٢٠٠١، صفحة ٦٧) النهوض بالجيش واصلاح شؤونه وجرّد من صلاحياته التي كان التي كان يتمتع بها في عهد محمد علي وعلى الرغم من تراجع احوال الجيش إلا ان تلك المدة شهدت تنفيذ بعض الإصلاحات الحربية ، كتجديد الاستحقاقات وإنشاء الطرق الحربية. واقرا في كانوا (امين، ٢٠١٢، صفحة ١١٦) الأول عام ١٨٥٢ لائحة جديدة لتنظيم التجنيد من سن (١٧-٢٧) ، وابعاح نظام التطوع للخدمة العسكرية واعفي أهالي القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط من الخدمة العسكرية بوصف هذه المدن مراكزاً للتجارة والصناعة فاصدر امر بإخلاء سبيل الجنود من تلك المدن (عرموش م.، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٣).

ومن ناحية اخرى نظم عباس عملية التجنيد وقد وضع لائحة القرعة العسكرية في مارس ١٨٥٣، وقد نصت المادة الخامسة منه على ما يأتي : ((كل من اقتضى الحال اخذه للعسكرية بحسب اوراق القرعة التي يحسن اجراؤها ، ثم يشتري بدلا عنه من العبيد السود يكون معفي من القرعة العسكرية)) أي ان أي فرد يطلب للتجنيد يستطيع ان يقدم بلا عنه من العبيد لاستيفاء مدة خدمته بالجيش واذا التحق الفرد بالجيش ثم رغب ان

يقدم بدلا عنه يصرح له بذلك، بشرط ان لا يكون قد تجاوز ١٥ يوما (عرموش م.، ٢٠١٦، صفحة ٤٠)

وقد شددت الحكومة على المديرين بالا يقوم المشايخ بتجنيد من لهم الحق في الاعفاء من الجندية، فاذا حدث ان قدم احد المشايخ فردا من المجندين ممن ينطبق عليهم قانون الاعفاء، فعلى المدير اطلاق صراحه بعد الاطلاع على ما لديها من سجلات، ويطلب من احد اولاد الشيخ الذي قام بذلك او احد اقاربه وان لم يكن له اولاد ولا اقارب يجب ان يقوم هو بالخدمة لمدة سنة واحدة ولم يكتفي بتجنيد المسلمين فقط وانما شمل التجنيد الاقباط ايضا (محمد، ١٩٩٥، صفحة ٦٦)

من ناحية اخرى تغيرت نظرة المجتمع للجيش وشهد اهتماماً واسعاً وشكلت فرقا خاصة سميت الفرق السعيدية نسبة إلى الوالي سعيد جهزت بأفخر الملابس والمؤن وتلقت تدريبات خاصة، وبذلت الحكومة في تلك المدة جهداً كبيراً في سبيل ترقية الجيش مادياً ومعنوياً وصنع بالصبغة الوطنية التي فقدتها في عهد عباس الاول، وخفضت مدة الخدمة العسكرية واصبحت في الوقت ذاته اجبارية للجميع وكان لهذا الإصلاح اثره في ترغيب الشباب على الانتظام في سلك الجندية (عرموش م.، ٢٠١٦، صفحة ٥٥)، ولم يعد التجنيد مقتصرًا مثلما كان في السابق على الفلاحين والطبقات الفقيرة من المجتمع بسبب نفور الطبقات الاخرى منه لطول مدة التجنيد وطول غياب المجندين عن اهاليهم (يانج، ١٩٩٦، صفحة ٣٤١)، واصبح متوسط الخدمة سنة واحدة وبذلك ادخل في نفوس الاهالي الطمأنينة على مصير ابنائهم المجندين واخذوا يشعرون بانهم سيعودون قريبا إلى قراهم وعوائلهم وامر ان بأعمام الخدمة العسكرية على أبناء المشايخ والعمد واقاربهم كسائر الفلاحين لما من شأن ذلك الارتقاء بمستوى الجندية وترغيب الشباب في الخدمة العسكرية، لان دخول ابناء العمد والمشايخ في الجيش من شأنه

منح الشباب دافع للالتحاق بالجيش بوصفه واجب عام يشترك فيه الاغنياء والفقراء على السواء (عمون، ١٩١٣، صفحة ١٥١)

علاوة على ما تقدم فان الحكومة عنيت بترقية حالة الجنود وامتدتهم بالغذاء والمسكن والملبس وحسن المعاملة حتى اخذوا يشعرون انهم تحت لواء الجيش احسن حالاً مما كانوا عليه في قراهم طعاماً ومسكناً وملبساً ومظهراً وكان لهذا الإصلاح اثره ايضاً في التحاق الشباب بالخدمة العسكرية وفي تقدم حالة البلاد الاجتماعية ، لان المجندين عند عودتهم إلى القرى بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا ينقلون إليها مبادئ النظام والانضباط التي تعلموها في ظل الجندية (مصطفى القوني، ١٩٥٨، صفحة ١١٣).

واستمراراً للاهتمام بالجيش امر سعيد باشا بترقية الضباط المصريين واعطائهم حقهم في التقدم ترقى في عهده العديد منهم إلى مراتب عسكرية عالية بعد ان كانت منحصرة في الترك والشراكسة ، واصر امراً في ٤ آب عام ١٨٥٤ بحصر الذين تم تجنيدهم لمدة ست سنوات وتسريح الباقيين وارجاعهم إلى قراهم اذ تجاوز بعضهم الثلاثين سنة مجنداً (لاندره، ١٩٦٦، صفحة ٧٨)، وفي ١٦ كانون الأول من العام نفسه قرر إعفاء أهالي القاهرة والإسكندرية من التجنيد مقابل تحصيل مبلغ من المال خصص للمصاريف العسكرية واطهر سعيد باشا ميلاً لألحاق المصريين في الجيش ، إلا ان قيادة الجيش العليا بقيت مقتصرة في تلك المدة على الأتراك والشراكسة ، ولم يكن يسمح لأي مصري أن يتجاوز رتبة اليوزباشي (نقيب) في الجيش المصري (عمارة، ١٩٨٤، صفحة ١١٢).

المبحث الثالث: التجنيد الاجباري في عهد اسماعيل باشا ١٨٦٣_١٨٧٩

قد وقع عب التجنيد على طبقة الفلاحين الفقيرة الكادحة ،لان الطبقة الغنية تستطيع الخلاص من التجنيد عن طريق إدخال أبنائها المدارس الحربية المختلفة أو تقديم البديل اللازم عنهم، كما أن لها قوتها ومالها ونفوذها ما يعفيها من الواجب وكذلك تستطيع الطبقة الوسطى ان تدفع البديل النقدي لا ولادها اما الطبقة الفقيرة التي لا تملك غير قوت يومها فلا تستطيع الفرار منه ،مع أنه من المفروض أن التجنيد كان يشمل جميع المصريين على السواء دون تفرقه بين طبقة واخرى (الحتة، ١٩٥٨، صفحة ١٥٦).

وقد صدرت الحكومة بأخذ جنود من المسيحيين في ١٦ رجب سنة ١٨٥٨ ،وبالرغم ما في هذا الإجراء من مساواة بين الأقباط والمسيحيين في خدمة بلادهم، فإن الأقباط لم يرحبوا به لأنهم قوم ميالون في طبيعتهم إلى اعمال السلم ولا يرغبون في الحروب، هذا بالإضافة إلى أن عدم تجنيد المسيحيين في مصر منذ الفتح العربي لها (كفاني، ١٩٩٧، صفحة ٨٨)، باستثناء المحاولة التي قام بها نابليون بونابرت أثناء الحملة الفرنسية قد أبعدت بينهم وبين الحرب ستمر تجنيد المسلمين والمسيحيين على قدم المساواة في عصر إسماعيل، كذلك بل نجد أن الجيش المصري ضم المسلمين والمسيحيين (ارثوذكس وكاثوليك)واليهود تحت لواء واحد وبذلك استطاعت مصر ان تحل مشكلة تعدد الديانات حلا علميا (بيلي، ١٩٩٣، صفحة ١٧٨).

المعفيون من التجنيد

لقد اعفى من الخدمة في الجيش الكثير من سكان مصر ، فالعربان المقيمون على حدود مصر الشرقية والغربية في الوجه البحري والقبلي كانوا معفيين، وقد منحوا حق تملكهم الاراضي الزراعية التي يقومون على فلاحقتها بأنفسهم مع إعفاؤهم من

الضريبة المقررة عليها وكذلك معفيين من السحرة (النقاش، ١٨٨٤، صفحة ١٣٤)، من أجل توطينهم في هذه الاراضي بعد أن كانوا يسببون مشكلة للحكومة، فهؤلاء العريان كانوا مصدر قلق لا يستقرون على حال يقومون بشن الغارات على الأراضي الزراعية من حين لآخر طول مصر ،فربطهم بهذه الأراضي يحد من نشاطهم في التجول (بيلي، ١٩٩٣، صفحة ١٨٠).

ومن المعفيين من الخدمة كذلك طلبة الأزهر، فإذا أصابت القرعة العسكرية بعض هؤلاء،يجري لهم امتحان في المواد الدراسية التي يدرسونها على ان تشكل لجنة الامتحانات من قاضي مصر ومفتيها وافندية الدرس العام وتختلف درجة الامتحان باختلاف السن،فإذا أجاب الطالب ممتحنه اجابه مرضية اعفى من الخدمة ،وإذا القينا نظرة عامة على عدد طلبة الأزهر والمعاهد الدينية في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٧ وجدنا يبلغ ١٥.١٧١ طالبا و ١١.٧٤٩ طالبا على التوالي ،ومنه يتضح العدد الكبير المعفي من الجندية من طلبة المعاهد الدينية (عامر ع.، ١٩٩٣، صفحة ١١٩)، كذلك اعفى جنود المدارس من الالتحاق بالجيش كجنود ،وقد بلغ عدد هؤلاء في سنة ١٨٧٨ نحو ١٣٧.٥٤٥ تلميذا ،نفس الوقت الذي قدر فيه سكان مصر من الوطنيين في نهاية سنة ١٨٧٨ نحو ٥.٥١٠.٢٨٣ نسمة (حمروش، ١٩٨٣، صفحة ١٧٦)..

قد ذكرنا قبل أن الحكومة المصرية في عهد سعيد باشا امرت في سنة ١٨٥٦ بتجنيد اولاد العمد والمشايخ ،واستمر هذا الحال قائما حتى تولى إسماعيل الحكم فأمر في أوائل سنة ١٨٦٣ اي بعد توليه بأيام بأن يقبل البديل من اولاد العمد الذين الحقوا بخدمة الجيش ويطلق صراحهم شرط ان يدفع البديل المالي (حمروش، ١٩٨٣، صفحة ١٧٧).

كذلك اصدرت الحكومة أمرا في شعبان سنة ١٨٧٩ بان لا يجند احد من أهالي مصر وبولاق ومصر القديمة والاسكندرية في الجيش أسوة بسكان القسطنطينية ،من جهة أخرى أعفيت الجالية من الأوربيين وغيرهم من التجنيد ،نتيجة تمتعهم بالامتيازات الاجنبية وقد بلغ عدد سكان القاهرة والإسكندرية من الأجانب أواخر ديسمبر ١٨٧٨ نحو ٥٨٦٤٢ نسمة معفيين من التجنيد نتيجة للامتيازات التي منحت للأجانب (بدوي ا.، ١٩٩٠، صفحة ٤٠١)..

اعفى أيضا الأفراد الموجودين بالخدمة في الجيش نتيجة عدم وجود من يعيل عوائلهم، إذ كان ان وجد احد وليس لديه أخوة مكانه وأراد أن يدفع البديل يقبل منه ويعفى من الخدمة العسكرية ،وقد كانت الحكومة تصرف معاشا لأهالي الجندي الذي يعيل أسرته (بدوي ا.، ١٩٩٠، صفحة ٤٠١).

طريقة جمع الجنود

يصف المستر جورج بتلر قنصل أمريكا الجنرال بمصر سنة ١٨٧٠ ان طريقة جمع الجنود اتسمت بالبساطة وقلّة التكاليف ،فتتلخص في ان يصدر الوالي أوامره إلى المدير أو المحافظ في كل مديرية او محافظة بطلب أشخاص للتجنيد ، فيقوم هؤلاء بتكليف العمد والمشايخ يجمعهم من الحقول، ويصبحون جنودا بأسرع ما يمكن دون مراعاة لميولهم او مصالحهم، ولم يكن التجنيد يجري طبقا لاقتراع سنوي ، ولكنه تجنيد غير منظم يحدث كل سنتين او ثلاث سنوات اذا دعت الحاجة إليه (مصطفى، ١٩٩٨، صفحة ٢٣٦)..

ويحدث عادة بأمر من الخديوي لرغبته او لضرورة زيادة عدد الجيش، وكان العمد والمشايخ يجمعون أكثر من العدد المطلوب بحجة ما قد يفسر عنه الكشف من وجود

مرضى او ممن لا يصلحون للخدمة ، وممكن لا اي فرد من هم ان يتخلص من التجنيد مقابل أن يدفع مبلغ من المال إلى المشايخ أو العمدة ، وكان العمدة يقصدون جمع الفقراء والضعفاء وترك الأغنياء وبالأخص اقاربهم وذويهم، ونتيجة لهذه التصرفات كثرت الشكاوي للمديرين والمحافظين ضد هذه القرارات (الغني، د.ت، صفحة ١٢٥).

كذلك كان يجمع المشردين الذين لا صناعة لهم خلاف التجول في الطرقات وإحداث الغوغاء ،ثم يجري فرزهم وارسال من يليق منهم للخدمة ضمن الجنود التي سترسل إلى جبهة السودان، وكانت هذه السياسة تفتقر إلى الحكمة وبعد النظر ،فتتخلص الحكومة من المشردين بإرسالهم إلى السودان ،واعتبار تلك البلاد كمنفى لذوى السلوك السيئ (الكريم، ١٩٩٧، صفحة ٧٩) .

ورغم أن قانون القرعة العسكرية ينص على تجنيد الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٢ عاما ،الا انه قد دخل في صفوف الجيش من يقلون سنا عن ذلك ، فاستخدم في حرب الحبشة سنة ١٨٧٥ جنودا لا تزيد أعمارهم عن خمسة عشر سنة ،رغم قسوة مناخ السودان وعدم ملائمتة الجنود المصريين لكثرة ما أصابهم من أمراض التي ذهبت بالكثير منهم (احمد عزت عبد الكريم، د.ت، صفحة ٨١).

استخدمت الحكومة أيضا ألفا من العريان المقيمين في حكمدارية هرر كعساكر على ان لا تعطي لهم أسلحة نارية من الحكومة ، بل يكونوا بآلاتهم المعتادين عليها مثل الحرب والنبال ، مقابل أن تصرف لهم الحكومة الهدايا والأقمشة، بالإضافة الى التعيينات المخصصة لهم ،وكذلك يصرف لمشايخهم مرتبات شهريات، وكان الغرض من هذا الإجراء اقناعهم لان الحكومة لا تريد الا مصلحتهم (عوف، ٢٠٠٤، صفحة ٦٤).

فرز الجنود

تجري طريقة جمع الجنود على الشكل الذي أشرنا إليه سابقا، ثم يسير هؤلاء المجندون إلى مكان الفرز يحيط بهم النساء والأطفال من كل جانب حيث يعرضون على لجنة الفرز التي تتكون من أطباء عسكريين، فمن وجد منهم ملائما ضم إلى الجيش اذا لم يقدم بدلا عنه، أما الذين لا يقوون على حمل السلاح فيلحقون في الخدمات الخارجية كساقيين او طباخين، ويبقى المقبولون تحت الطلب لا يسمح لهم بمغادرة الديار المصرية الا لأداء فريضة الحج شرط ان تأخذ ضمانات من أجل عودتهم (حجازي، ٢٠٠٠، صفحة ٤٦).

بدل الجنديّة

يعني بالبدل هو أن يقدم الفرد المطلوب تجنيده بدلا شخصيا عنه وعندما اعفى الخديوي اسماعيل اولاد العمدة والمشايخ من الخدمة مقابل بدل شخصي، ذكر السيد أحمد الشريف عضو مجلس شورى النواب في جلسته المنعقدة في ٢٨ مارس ١٨٦٨ بان هذا الإجراء ميسور بالنسبة الولاد المشايخ ووجوه القوم، أما بالنسبة الأهالي فليس بوسعهم ذلك، وطالب الحكومة بقبول نقدي تقررره، وقد وافقت الحكومة على المبدأ ولكنها لم تحدد البدل المطلوب (سعيد، د.ت، صفحة ٦١) .

وقبل أن توافق الحكومة على البدل النقدي كان تقديم البدل الشخصي ميسور بالنسبة للأغنياء واهل الصناعة والتجارة عندما كان الرق مباحا، فإذا طلب احد من الطبقة الغنية والمتوسطة للجنديّة قدم عبدا بدلا منه، ولكن بعد إلغاء الرق أصبح موضوع البدل أكثر تعقيدا عن ذي قبل، فقد رفضت الحكومة قبول العبيد بدل اولاد الأغنياء والتجار لان الرق أصبح ممنوع في مصر (نوار، ١٩٨٨، صفحة ٢٤٨)، ومن أجل

تذليل هذه العقبة رفع ناظر الجهادية مذكرة إلى الخديوي إسماعيل يوضح له فيها ما تتخذه الدول الاوربية خصوصا فرنسا من قبول بدل نقدي يقدر ب ٢٣٠٠٠ فرنك فوافق الخديوي إسماعيل على ذلك (كرابس، ١٩٣٧، صفحة ١١٣) .

فالبديل كما رأينا قد تطور طبقا لمقتضيات الظروف من بدل شخصي إلى بدل نقدي وهو ما يسمى بالبدلية وكانت تدفع عند اول طلب قبل أن يلتحق المقترح بالجيش، ولم يقتصر دفع البدلية على الذين تقع عليهم القرعة فحسب، بل شمل هذا النظام الذين التحقوا بالجيش وامضوا فيه مدة قصيرة كانت ام طويلة (حسين، د.ت، صفحة ٦٧)، من رتبة النفر إلى الصف ضابط، سواء منهم كان موجودا تحت السلام او من كان منهم بالامدادية(الرديف)فكان على كل راغب في الخروج من الخدمة ان يدفع مبلغا معيناً عن كل سنة بقيت له في الخدمة، وتفاوتت هذه المبالغ يتفاوت الرتب العسكرية، فالمبلغ الذي يدفعه النفر غير الذي يدفعه الانباشي غير ما يدفعه الجاويش وهكذا فكلما ارتفعت الرتبة كلما كبر البدل والعكس صحيح (ميتشل، ٢٠١٣، صفحة ١٩٠).

الهرب من التجنيد

لما كان عبء الخدمة العسكرية يقع على كاهل الطبقات الفقيرة من الفلاحين دون سواهم، ونظرا لكرههم لها لطول مدة الخدمة ولتعارضها مع مصالحهم الخاصة، لجأوا إلى ماكان يلجأ إليه إباؤهم من قبل في عهد محمد علي من بتر اصابع أرجلهم وايديهم وتشويه وجوههم للتخلص منها، وازاء هذه المشكلة اضطر محمد علي إلى مقاومة هذه الظاهرة بأنشاء فرقة من المشوهين، استخدمها لأغراض غير حربية (روتشين، ١٩٣٦، صفحة ١٨٣).

وقد عالجت الحكومة في عهد الخديوي إسماعيل هذا الموضوع بنفس الطريقة، فأصدر أمراً إلى ناظر الجهادية بان كل فرد تسبب في إتلاف عضو من جسده من أجل التخلص من التجنيد يؤخذ بالحالة التي وجد عليها سواء كان مقطوع الاصبع تالف العين، ويؤخذ للعمل بالسكة الحديدية، وقد يضم للجيش ايضاً، وكان العمدة والمشايخ يعتمدون بشتى طرق الغش والاحتيال الى تخليص ابنائهم من التجنيد (بيومي، ١٩٩٣، صفحة ٣٠١)، لذا اصدر الخديوي اسماعيل امرا الى جميع المديریات اوآخر سنة ١٨٦٣ يبلغهم فيه بان كل من يحاول من المشايخ او العمدة تخليص ابنه من التجنيد يؤخذ هو نفسه الى التجنيد، ولكن نظراً لعدم اجراء عملية جمع الجنود طبقاً لقواعد دقيقة منظمة كانت هناك فرص كثيرة للتهرب من التجنيد وذلك برشوة المشايخ والعمدة (شتين، ١٩٢٦، صفحة ١٢٢).

مدة الخدمة في الجيش

لم تكن مدة الخدمة واحدة في جميع اسلحة الجيش، ففي سلاح المشاة يبقى الجندي في الخدمة خمسة سنوات، وفي سلاح الفرسان ست سنوات، وفي سلاح المدفعية سبع سنوات، اما الرديف فهي سبع سنين وخلالها لا يدعون الى التدريب ولكن للتعبئة والتجنيد فقط، وتحسب مدة الخدمة بالزمن الذي يقضيه الجندي تحت السلاح، ففي عهد سعيد نظراً لعدم وجود نظاماً معيناً لذلك يقوم بجمع الجنود ثم يسرحهم ويعدها يعيدهم الى الجيش (سعود، د.ت، صفحة ٣٦٨)، وفي سنة ١٨٦٦ صدر فرمان من الباب العالي يمنح الخديوي اسماعيل الحق في زيادة عدد قوات الجيش المصري الى ٣٠ الف ولكي يصل الخديوي بالجيش الى هذا العدد اتبع نظام الخدمة القصيرة الامد التي بمقتضاها اصبح ما يزيد عن نصف عدد رجال الجيش بعد استكمال تمرينهم يرسلون الى دبراهم في اجازات غير محدودة الاجل ليحل محلهم جنود جدد، وهؤلاء بعد تمضية

مدة تتراوح بين سنة وثمانية عشر شهرا يسرحون ليحل محلهم اخرون ،وفي نفس الوقت اتاحت هذه الفرصة امام الجنود من اجل التفرغ الى مزارعهم والاهتمام بها لبعض الوقت (بير، ٢٠٠٦، صفحة ٨٧)

الفرار من الخدمة

كره المصريون الخدمة العسكرية لما ذكرناه سابقا ،فلجا البعض الى التهرب من الخدمة بطرق الرشوة والتشويه، اما الفريق الاخر فقد دخلوا الخدمة مكرهين الا اننا نجد اغلبهم حينما ينخرطون في الجيش ينسجمون مع حياتهم الجديدة، اما البعض الاخر ينتهزون اية فرصة للفرار ،ولفرار الجندي اسباب عديدة منها ارتكابه امرا يخالف التعليمات العسكرية فيخشى عقابه فيهرب، او يمنح اجازة لقضائها بين اهله وعشيرته فتسول له نفسه التخلف فيختفي عن الأنظار او لطول المدة التي قضاها في الجيش وكثرة ما حدث له من تعب (بير، ٢٠٠٦، صفحة ٨٨)

عقوبة الفرار

لجأت الحكومة الى تشديد العقوبة على الفارين واختلفت العقوبة من وقت لآخر ،ففي عهد سعيد كان يطبق على الفارين اقسى العقوبات ،اضافة الى ما ينالهم من عقاب بناء على احكام المجلس العسكري ينقلون الى السودان مع بيع ممتلكاتهم واخذ اثمانها ،ولكن الحكومة المصرية في عهد الخديوي اسماعيل عدلت هذا الاسلوب القاسي ولم توافق على هذه الإجراءات التي لا تتقبلها الطبيعة البشرية واكتفى بمعاقتهم طبقا للائحة العسكرية ،ثم امرت بإحصاء الاطيان والمواشي التي ابتيعت لهذا السبب مع بيان اثمانها واسماء البائعين والمشرين من اجل ارجاعها الى اصحابها (طه، القاهرة، صفحة ٢٢٨)

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٣ اصدرت الحكومة امرا بالموافقة على ما حدده المجلس العسكري فيما يتعلق بعقوبة الفارين من الجندية ،وتنص هذه العقوبة على تقييدهم بالأغلال في ارجلهم لمدة ستة شهور واستخدامهم في الخدمات السفلية ،وعدم صرف مرتبات او ملابس لهم ،بل يعطون خبزاً فقط وبعد انقضاء مدة العقوبة يقيدون من جديد على انهم مستجدون مع عدم احتساب مدة الخدمة السابقة للعقوبة (حنين، ٢٠٠٨، صفحة ٥٣).

كذلك كان من يتأخر عن نهاية اجازته من الصف ضباط والعساكر يحرم من اجازته لمدة سنة ،ثم خففت هذه العقوبة الى ستة شهور فقط ،و لم تقتصر العقوبة على الفارين فحسب، بل شملت اقاربهم وكل من عاونهم (الايوبي، ١٩٢٣، صفحة ٣٥٩)،فوجد مثلاً احد الجنود قد فر من الجيش بعد ارتكابه جريمة سرقة ،فقبض عليه وعلى الرجل الذي اخفاه وعلى شيخ المنطقة التي وجد فيها والحقوهم جميعا بالجيش ضمن جماعة الحفارين بحسب لياقتهم (زيدان، ١٩١١، صفحة ١١٦)

وفي اوائل سنة ١٨٧١ اصدر امرا لناظر الجهادية بشأن سد النقص الذي حدث في صفوف الجيش بسبب فرار الجنود بان يأخذ اقارب الفارين والحاquem بالجيش من اجل استكمال الاليات مع تشديد البحث على الفارين ،وصدرت الحكومة امرا كذلك بان كل جندي من الوجه البحري يمنح اجازة ثم يتخلف عن الحضور مدة شهر من الاجازة يجب اخذ احد اقاربه بدلا عنه (عزباوي، ١٩٨٤، صفحة ٣٢)،أي ان الاسرة متضامنة تعتبر مسئولة عن كل فرد من افرادها تسول نفسه الهرب من الخدمة وفي اواخر سنة ١٨٦٥ بلغ عدد الفارين الف وثمانية واربعين جندي وفي اوائل سنة ١٨٧١ حوالي ٢٠٧١ جندي (بدوي ج.، ١٩٩٩، صفحة ١٦٢)

اعمال الجنود اثناء التجنيد

كانت المهمة الاولى للجيش هي الدفاع عن كيان البلاد ضد أي عدوان يقع عليه، وشن الحملات التأديبية ضد اعدائها، خصوصا الغارات التي كان يقوم بها بدو الصحراء وضد غارات الاحباش من جهة اخرى، الى جانب هذه الناحية الحربية كان يساهم الجنود في النواحي العمرانية والانشائية، وهذه الاعمال كان يؤديها الاهالي عن طريق السخرة منذ عهد محمد علي (العزير ع.، ١٩٩٣)، ولما تولى اسماعيل الحكم عزم على محو السخرة لخشيته ازدياد سخط الاهالي عليها نتيجة لاخذ ستين الف رجل شهريا للحفر في قناة السويس، فقال في حديث له ((اني انوي ان استبدل السخرة بفرق الجيش اذ يمكنني المحافظة على الامن بجزء منه واستخدم الباقي في الاعمال العامة)) أي ان سماعيل عندما اراد ان يرفع السخرة عن كاهل الاهالي القاها على عاتق الجنود (جمال بيضون، ١٩٩٢، صفحة ٤٢١)

وعلى هذه السياسة سار اسماعيل طوال مدة حكمه فحفر الترع وتطويرها، وقامة القصور الملكية وتجميل العاصمة وتنسيقها، كل هذه الاعمال قام بها رجال الجيش سواء كانوا في الخدمة ام في الرديف، فمثلا استلزم حفر ترعة الاسماعيلية الافا من الجنود من اجل العمل بها (شولش، ١٩٩٧، صفحة ٧٨)

كذلك عمل العديد من افراد الجيش بتطهير الترع وحفرها وغرس الاشجار وزرع الخضر ليتخذ منهم الاهالي نموذجا يعملون عليه، ولكن هذه الحالة لم ترضي الجنود فاخذوا يتذمرون من قلة الطعام وردائه وشدة التعب من العمل في القصور الخديوية وتحسين العاصمة وتنظيمها وقد خشي اسماعيل ان يستفحل الامر فقبض على رؤوس الحركة واعدامهم رميا بالرصاص (ليفين، ١٩٧٨، صفحة ٧٤)

اجازات الجنود

كان الجندي المصري يمنح خلال مدة خدمته اجازات كثيرة ،ولمدة طويلة في نفس الوقت ،ففي سنة ١٨٦٥ اصدر الخديوي امرا الى ناظر الجهادية بان يعطي لتلث الجنود من كل الاى بصورة دائمة شهران يذهبون فيها الى قراهم وبلادهم ويقضون حاجاتهم، وبناء على هذا الامر كان يمنح الجنود اربعة اشهر في السنة اجازة ،ولكن هذه الاجازات لم تنفع الذين يسكنون الصعيد واسيوط لبعد المسافات على العكس من اصحاب الوجه البحري ،الا ان هذا النظام قد عدل بعد ذلك (رمضان، ١٩٧٧، صفحة ١٠٠)، واصبحت الاجازات دورية تمنح للجنود من رتبة الصف ضابط لمدة ثلاثة اشهر او ستة اشهر كل سنة ،وكان الغرض من منح هذه الاجازات الطويلة للجنود هو التوفيق بين الخدمة العسكرية ومصالحهم الخاصة أي التوفيق بين الجندية وبين الفلاحة الارض ،لاسيما وان معظمهم فلاحين ،وبهذه الطريقة عالجت الحكومة مشكلة فرار الجنود من الجيش ،ولتي يرجع سببها الاساسي حيولة الخدمة العسكرية بينهم وبين اراضيهم التي احبوها وبنلوا جهودهم في سبيلها (رمضان، ١٩٧٧، صفحة ١٠١)

الخاتمة

كانت الخدمة في جيش محمد علي إذن تجرته مروعة. لقد كان جيش الباشا جيشا يجر الجنود اليه جرا ضد رغبتهم باستخدام حد متدن من الاقناع . كان جيشا يجندون فيه عمليا مدى الحياة ويجبرون فيه على القتال في حروب تكاد تكون بلا معنى بالنسبة لهم. كان جيشا يهانون فيه بلا انقطاع ويعيشون في معسكرات في شروط حياة مقززه

كانوا يهانون وتساء معاملتهم ويدلون من قبل هيئة من الضباط تختلف عنهم لغويا واجتماعيا

ولا يكاد يوجد شيء مشترك يجمعهم بهم .كانوا فوق ذلك يعانون من سوء التغذية وراثثة ملابسهم وقلة اجورهم. كان جيشا لم يعترف بالتضحية التي قدمها هؤلاء الذين جرحوا أثناء الخدمة فيه .وفوق ذلك كله كما راينا كان جيشا لا يحترم موتاه.

ومن سلبيات نظام التجنيد في ذلك الوقت ان القائمين على امره لم يعتمدوا في طلب المرشحين للخدمة على سجلات الرسمية بل ترك الأمر للعمد والمشايخ يجمعون الشبان على اهوائهم وميولهم فأخذوا الضعفاء وتجنبوا الأقوياء فعمت الرشوة وطرق الغش والاحتيال وكثرة الشكاوي. ويتوضح لنا أن الخدمة العسكرية اقتصرت على الطبقات الفقيرة المستضعفة التي لا تمتلك بدلا شخصيا او نقديا فأصبح عبء الدفاع عن البلاد يقع على كاهل هذه العناصر المستضعفة.

المصادر

- ١.ابراهيم عامر ،الارض والفلاح والمسالة الزراعية في مصر،م٢،الدار المصرية للطباعة والنشر ،القاهرة ،١٩٥٨
- ٢.احمد احمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٥٨
- ٣،احمد ببلي ،الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٩٣
- ٤.احمد حمروش ،مصر والعسكريون ،مكتبة مدبولي، القاهرة ،١٩٨٣

٥. احمد زكي بدوي ،تاريخ مصر الاجتماعي ،مطبعة صلاح الدين الكبرى
،الاسكندرية، ١٩٩٠
٦. احمد سلامة محمود، منشآت سليمان باشا الفرنساوي المعمارية في مدينة القاهرة
١٧٨٧_١٨٨٦،طنطا، ٢٠٠٦
٧. احمد شبلي عبد الغني، تاريخ مصر الحديث ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،د.ت
٨. احمد عبد الرحيم مصطفى ،مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦_١٨٨٢،دار المعارف
المصرية ،القاهرة ،١٩٩٨
٩. احمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديثة ،دار النهضة العربية
،بيروت ،١٩٩٧
١٠. احمد عوف، احوال مصر من عصر العصر، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة
٢٠٠٤،
١١. الكسندر شولش ،ترجمة: ازمة مصر الاجتماعية والسياسية. (رؤوف عباس حامد،
المترجمون)، عين للدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية، القاهرة
١٩٩٧،
١٢. الياس الايوي، تاريخ مصر في عهد اسماعيل باشا ١٨٦٣_١٨٧٩. القاهرة
١٩٢٣،
١٣. امنه حجازي، الوطنية المصرية في العصر الحديث ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة، ٢٠٠٠
١٤. امين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى انهيار الملكية
١٩٥٢، القاهرة ،د.ت

١٥. امين مصطفى عفيفي مصطفى القوني، تاريخ مصر السياسي والاقتصادي. القاهرة، ١٩٥٨
١٦. أنور محمود زناتي، موسوعة تاريخ العالم منذ توحيد القطرين وحتى أحداث ١١ سبتمبر وتداعياته، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠١
١٧. بيير كرابس، اسماعيل المفترى عليه، فؤاد صروف، المترجمون، القاهرة، ١٩٣٧
١٨. تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة: بشير السباعي، و احمد حسان، المترجمون، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ٢٠١٣
١٩. تيودور روتشين، المسألة المصرية، م٢، ترجمة: محمد بدران عبدالحميد العبادي، القاهرة، ١٩٣٦
٢٠. جابرييل بير، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال عبدالخالق لاشين، القاهرة، ٢٠٠٦
٢١. جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٨
٢٢. جرجس حنين، الاطيان والضرائب في القطر المصري. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ٢٠٠٨
٢٣. جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث من الفتح الاسلامي الى الان، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩١١
٢٤. جلال امين، قصة الاقتصاد المصري من محمد علي الى حسني مبارك. القاهرة: دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢.
٢٥. جلال يحيى، مصر الحديثة ١٥١٧_١٨٠٥، منشأة المعارف، الاسكندرية، د.ت
٢٦. جمال بدوي، محمد علي واولاده، مكتبة الاسرة، القاهرة، ١٩٩٩

٢٧. جمال عبد الهادي محمد، مصر بين الخلافة العثمانية ولاحتيال الانكليزي منذ عهد محمد علي وحتى توفيق باشا، مطبعة دار النشر والتوزيع الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٥
٢٨. جمال كمال محمود، الارض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.
٢٩. جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، ترجمة: علي احمد شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
٣٠. جيلبير سينويه، الفرعون الاخير محمد علي بين ١٧٧٠_١٨٤٩، ترجمة: حافظ الجمالي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٥.
٣١. حسين علي رفاعي، الصناعة في مصر، القاهرة، ١٩٣٥.
٣٢. حسين كفاني، الخديوي اسماعيل ومعشوقته مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
٣٣. حلمي محروس اسماعيل، دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣٤. دافيد لاندزه، بنوك وباشوات، ترجمة: عبد العظيم انيس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.
٣٥. داود بركات، البطل الفاتح ابراهيم وفتحته للشام ١٨٣٢، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
٣٦. رياض سوروال، المجتمع القبطي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣٧. زلمان ايساكوفيش ليفين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث، ترجمة: بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.
٣٨. سلوى العطار، التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٩،
٣٩. سليم النقاش، مصر للمصريين. الاسكندرية: مطبعة جريدة المحروسة، الاسكندرية ١٨٨٤،
٤٠. سهير حلمي، اسرة محمد علي. القاهرة، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠١٢.
٤١. شحادة الناطور جمال بيضون، تاريخ العرب الحديث، الاردن: دار الامل للطباعة والنشر، الاردن، ١٩٩٢.
٤٢. صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل ١٨٦٢_١٨٧٩، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٧.
٤٣. صلاح احمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، بيروت، ١٩٥٨.
٤٤. عبد الحميد البطريق احمد عزت عبد الكريم، تاريخ العالم العربي الحديث، القاهرة، د.ت.
٤٥. عبد الرحمن الراجعي، عصر محمد علي، م٥، القاهرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
٤٦. عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥_١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
٤٧. عبد العزيز محمد الشناوي، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
٤٨. عبد الغفار محمد حسين، بناء الدولة الحديثة في مصر، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٤٩. عبد الهادي محمد سعود، الثورات في مصر من عهد سعيد الى اخر عهد توفيق، القاهرة، د.ت.

٥٠. عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٨٨

٥١. عبدالله بيومي، التاريخ العسكري للجيش المصري في عصر خلفاء محمد علي ١٨٤٨_١٨٧٩، دار الدفاع الوطني للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣

٥٢. عبدالله محمد عزباوي، عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٨٤ .

٥٣. عصام عبد الفتاح، ايام محمد علي، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٢

٥٤. عمر عبد العزيز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧_١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٣

٥٥. خالد فهمي، كل رجال الباشا، ترجمة، شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١

٥٦. مالك محمد أحمد رشوان، الفلاح المصري في عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٩٤

٥٧. محمد احمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠

٥٨. محمد رفعت عبد العزيز، الجيش المصري وحروب الشام الاولى دراسة وثائقية في ضوء وثائق عابدين، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة ١٩٩٩،

٥٩. محمد عبد العزيز عرموش، موجز تاريخ مصر، القاهرة، ٢٠٢٠

٦٠. محمد عرموش، مصر والمصريين، القاهرة، ٢٠١٦

٦١. محمد عمارة، علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران ،دار المستقبل

العربي، القاهرة، ١٩٨٤

٦٢. محمد متولي، عمر مكرم صوت الحرية ورائد الديمقراطية، وزارة الاعلام الهيئة العامة

للاستعلامات، القاهرة، ٢٠٠١

٦٣. هند اسكندر عمون، تاريخ مصر، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٣

٦٤. يونان لبيب رزق، تحديث مصر في عهد محمد علي، مكتبة

الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٥

